(٤٢)

مسألة فى علة مبايعة أميرالمؤمنين عليه السلام أبا بكر

مسألة

[علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبابكر]

وسألوا أيضاً فقالوا : ليس يخلو أن يكون الله تعالى لما أمر بنصب أمير المؤمنين عليه السلام اماماً قد علم أنه قادر على ذلك أم لا ؟

فان كان يعلم أنه قادر ولم [1] يفعل في ذلك مايلزم محوشيء عندنا من هذه الحال ، وان كان يعلم أنه يعجز عما كلفه القيام به ، فقد كلفه مالاقدرة لـه عليه وحمله مالايتحمله وحتمه مالايتمكن منه ولايطيقه ، فتعالى الله عن كل قبيح علواً كبيراً .

وهذه النصوص عليه عليه السلام ألا دل على نفسـه والاقدام مقاماً واحداً يذكرهم النص عليه ، بل روينا ورويتم أنه بايع أبابكر، فقلتم مكرهاً وقلنا طائعاً فهاتوا فصلاً كشهرة هذه البيعة ووضوحها، والافقد أتيتم لنافصلا لسنانتبين لكم

---

١) ظ : فلم لم .

٢) ظ : قام .

عليه علة .

والحاصل الان في أيدينا ايجابه ابيعة واقراره بها واجابته اليها وصحة وقوعها وليس ما أجمعتم عليه معنا كما فيها خالفتمونا ، فتولوا وانصفوا واعلموا اننا [لا] نقبل منكم الا ماشاكل في الشهرة أمر البيعة .

الجواب وبالله التوفيق :

قال الشريف المرتضى علم الهدى (قدس الله روحه) : اعلم أنا قد بينا في الكتاب « الشافي » في الكلام ، وفي كتابنا المعروف بـ « الذخيرة » في باب الامامة منه الكلام في اظهار أمير المؤمنين عليه السلام مبايعة أبي بكر ، وكفه عن منازعته . ولابد من ذكر جملة هاهنا يستغنى بها .

فنقول في ابتداء ماذكر في هذه المسألة : من أن الله تعالى نص على أمير المؤمنين عليه السلام بالامامة، وتقسيم حاله في القدرة على القيام بها والعجز عنها أن الله تعالى ماكلفه القيام من الامامة الابما يطيقه ويستطيعه وتفضل قدرته عليه ويزيد أضعافاً ، غير أن الفاعل وان كان قادراً فلابد من وقوع الفعل [وان كان قادراً] [1] عليه على ما أوجبه الله واقتضاه الفعل[2] .

والسبب في أنه لايدبر أمر الامة ولم يتصرف فيهم كما أوجبه الله تعالى عليه ، أنهم منعوه من ذلك ، لانهم عقدوا الامامة لغيره ونقلوها في سواه ، وادعوا أنهم قد أجمعوا على امامة غيره ، وأن من خالفه وعصاه وتأخر عن بيعته مارق ولعصى الدين شارق ، وهذا منع كما تراه له عليه السلام من أن يفعل ما

---

١) الظاهر زيادة الجملة .

٢) خ ل : العقل .

كلفه قوى[1] فلالزم على تكليفه تعالى من التصرف فيها .

والذي منعه عليه السلام من أن يقوم مقاماً يذكرهم فيه حقه هو ما ذكرنا بعضه وأشرنا الى جميعه ، فكيف يطمع في رجوع القوم بالتذكير والتبصير، وهوعليه السلام قد شاهدهم خالفوا الرسول جهاراً وعياناً ، وعدلوا عمن نص عليه وأصر بالامامة اليه .

هذامع قرب العهد الذي لايقع في مثله نسيان ممن[2] لم يطع ربه تعالى وخالف نبيه صلى‌الله عليه وآله ،كيف يطمع طامع في اجابته ويرجو رجوعه وطاعته على نفسه طاعته . وانما أظهر بحكم الضرورة أنه قد رضي بأن كف عن المنازعة والمجاذبة بعد أن كان أظهر السخط والكراهية هو وجماعة بني هاشم وجماعة من المهاجرين والانصار ، وتأخروا عن البيعة ، وجرت في ذلك من المراسلات والمراجعات والمعاتبات والتهويلات والتهديدات ماهومسطور في كتب العامة فضلا عن الخاصة ، فأوجبت الحال الكف عن اظهار المنازعة والامساك عن المخالفة ، حتى لاينتشر الحبل ويتفرق الشمل .

فان كان المخالف يدعي غيرهذاالذي ذكرناه ، فهو دعوى عاريةمن برهان ماذكرناه ، فلاحجة في القدر المعروف ، لان اظهار الرضا عند الاسباب التي جرت لايدل على رضاء القلوب وتسليم الصدور .

وأما الترجيح علينا بأننا نسلم البيعة الظاهرة ، وندعى أموراً باطنة من الاكراه والسخط .

---

١) كذا .

٢) ظ : ومن .

فغير صحيح، لان سخط أمير المؤمنين عليه السلام وتأخره عن البيعة واظهار الغضب لما عقد الامر لغيره هـو المعلوم ضرورة والذي لا خلاف بين العقلاء فيه ، ثم كف بعد ذلك عن اظهار المنازعة والمجاذبة، وان كان عليه السلام في خلواته وبين أصحابه وثقاته يتألم ويتظلم ويقول أقوالا مروية .

فمن ادعى من مخالفينا بعد اجماعهم معنا على أنه عليه السلام كان ساخطاً كارهاً أنه رضي بقلبه وسلم في سره ، فعليه الدلالة ، لانه قد ادعى بالظاهر خلافه.

والذي يعتمد عليه في أنـه عليه السلام كان ساخطاً كارهـاً بقلبه وان كان ممسكاً، أنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله نص عليه بالامامة في مقام بعد مقام ومقال بعد مقال، وبما رواه المخالف والموافق ،كخبر الغدير وقصة تبوك ومما هو ظاهر في الرواية الخاصة وان كان قليلا في العامة خبر يوم الدار .

واذا ثبت أنه الامام فلابد من أن يكون كارهاً لعقد الامامة لغيره، وأن يكون ما فعله من اظهار البيعة ، انما هو للتقية والضرورة ، فان شك مخالفونا في النص دللناهم عليه وأوضحناه لهم ، فان الكلام سبب والنص أوضح من الكلام ونفسه.

والسبب في امساكه فلا شبهـة في أن ذلك كله بغير الرضا والتسليم ، واذا لم يسلمونا النص كان كلامهم في سبب البيعة وعلـة الامساك لغواً وعبثاً ، لان من ليس بمنصوص عليه ولاحظ له في الامامة لايقال: لم لايغالب عليها ويحارب ولايتعجب من مبايعته وموافقته. على أن اظهار أمير المؤمنين«ع» بيعة المتقدمين عليه وامساكه عن مجاهدتهم وكفه عن مكاشفتهم ، كان مثـل فعل الحسن عليه السلام مع معاوية وبيعة الامـة بـأسرها وفيهم الصالحون والخيرون الفـاضلون لمعاوية وابنه يزيد من بعده ، وجميع من ولي الامر من بني مروان، ومخاطبهم[1]

---

١) ظ : مخاطبتهم .

لهم بأمرة المؤمنين . فينبغي أن يستدل بذلك على استحقاقهم للامامة، وكونهم فيها على الحق والصواب .

فاذا قلنا: كلنا[1] كانت هناك غلبة وقهر واستيلاء ، ولم تكن القلوب راضية بما أظهروا من ذلك. قالت الشيعة الامامية :مثل ذلك في بيعة أمير المؤمنين عليه السلام للقوم وجواب الامامية لمن يقول لهم في البيعة والرضا والتسليم ، وذلك هو الظاهر اللائح .

ومن ادعى شيئاً في الباطن يخالف ذلك عليه الدلالة هو جواب المعتزلة ومن نفى امامة هؤلاء الفساق عن هذا الاعتراض اذا اعترض به في امامة معاوية ويزيد ابنه وبني مروان ، وهيهات أن يجدوا فصلا [2] لما بين الامرين ما أظلت سماء أرضا[3] وخالف الطول العرض .

وانما يحمل على قلة الفكر ، فيما ذكرناه والعصبية والهوى ، نعوذ بالله من ذلك .

---

١) ظ : في كلها .

٢) خ ل : نصاً .

٣) ظ : السماء الارض .